المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى
فى مصر والصين "دراسة مقارنة"

Community Participation in the Pre-University Education Policy In Egypt and China A Comparative Stady

إعداد

أ.د/ رمضان محمد السعودى

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية – جامعة كفر الشيخ

د/ فريدة إبراهيم رمضان

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية – جامعة كفرالشيخ

أ/ مصطفى كرم محمد على رمضان

باحث دكتوراه (تخصص تربية مقارنة)

المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى فى مصر والصين "دراسة مقارنة"

إعداد / مصطفى كرم محمد على رمضان

ملخص البحث:-

هدف البحث الحالى إلى الوقوف على واقع المشاركة المجتمعية في سياسة التعليم قبل الجامعى في مصر والصين من خلال عرض الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية في سياسة التعليم قبل الجامعى (أهداف سياسة التعليم قبل الجامعى – أهمية سياسة التعليم قبل الجامعى – مبادئ السياسة التعليمية – أهداف المشاركة المجتمعية في سياسة التعليم – أهمية المشاركة المجتمعية في سياسة التعليم) وبيان أوجه التشابه والإختلاف بين كل من مصر والصين في تفعيل المشاركة المجتمعية في سياسة التعليم قبل الجامعى من خلال عرض (أهداف سياسة التعليم قبل الجامعى – أهمية سياسة التعليم –دوافع المشاركة المجتمعية – أطراف المشاركة المجتمعية), لاستخلاص بعض الآليات الأساسية الداعمة لتفعيلها في مصر.

Abstract:

The current research aims to determine the reality of community participation in pre-university education policy in Egypt and China, by presenting the theoretical foundations of community participation in pre-university education policy (objectives of pre-university education policy - the importance of pre-university education policy - principles of educational policy - objectives of community participation). In education policy - the importance of community participation in education policy) and explaining the similarities and differences between Egypt and China in activating community participation in pre-university education policy by presenting (the objectives of pre-university education policy - the importance of education policy - motivations for community participation - parties to community participation), to extract some basic recommendations supporting its activation in Egypt.

المحور الأول : الإطار العام للبحث

مقدمة :

إن التعليم جزء من كل أكبر, وهو المجتمع, ولكل مجتمع أهدافه التى تترجم إلى فلسفة مجتمعية, ثم إلى سياسة عامة, وتشكل الرؤية للحياة وتعبر عن القيم السائدة فى المجتمع, وتعكس واقع الدولة, وتنطلق السياسة التعليمية من مسلمات ثابتة تخص كل مجتمع بذاته, وتعكس قيم هذا المجتمع, وتعتبر السياسة التعليمية نظاماً فرعياً من المنظومة المجتمعية, ويتشكل حاضر التعليم ومستقبلة من خلال السياسة التعليمية, فهى التى تضبط إيقاعه وتتحكم فى كل صغيرة وكبيرة, وتقود عملية الإصلاح والتجديد .

إن السياسة التعليمية تفرض نفسها على الممارسات الحالية فى كل جوانب العملية التعليمية, فلو نظرنا إلى ممارسة سنجد أنها إنعكاس لسياسات قد تحددت بالفعل, لأنها مجموعة من المبادئ, وأساليب العمل التى سيلتزم بها العاملون فى ممارستهم, وهى الإطار الذى يرسم الأفعال ويحددها, وهى مرشد عام ودليل يضع حدوداً لاتجاهات العمل, وتوحد التصرفات, وتخلق نوعاً من الإستقرار داخل المؤسسات التعليمية[١].

وتعد السياسة التعليمية أحد أركان السياسة العامة فى جميع الدول, وأن هدفها الرئيس هو الإنسان, بصفته العامل المؤثر والفعال فى نهضة المجتمع, كما أنها تمثل الرؤية المجتمعية التى يسعى النظام التعليمى لتحقيقها, وأساساً لتقويم الخطط, وتحديد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدول وبين التربية والتعليم, كما أنها تيسر عملية صنع القرارات وتنظيم العملية التعليمية(١).

وكانت سياسة التعليم تمر بشكل كبير فى الصين منذ بدء الإصلاح الإقتصادى, وسياسة الباب المفتوح فى أواخر السبعينيات, والإصلاحات الموجهه نحو السوق والسعى لتحقيق نمو اقتصادى سريع وتأثيراتها المهمة على سياسة التعليم والتنمية فى الصين, وأخذ التصور البراجماتى للتعليم يتشكل تدريجياً فى حقبة ما بعد " ماو " مما أدى إلى اللامركزية فى التعليم(٢).

مشكلة البحث :

على الرغم من محاولات التوسع فى اللامركزية, إلا أن نمط الإدارة السائد مازال يعتمد على المركزية وسيطرة وزارة التربية والتعليم على عمليات وضع السياسات , وصنع القرارات وتنفيذ المسئوليات الإدارية والمالية, مما أدى إلى اتخاذ القرارات دون الإستناد إلى نظام معلومات يشمل جميع المستويات الإقليمية والمحلية والمدرسية,

وجعل القرارات بعيدة عن الواقع وغير معبرة عن المحليات واحتياجاتها الفعلية, ووجود العديد من التحديات التى تواجه السياسة التعليمية, منها زيادة الطلب الإجتماعى على التعليم, والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع, ومواكبة التقدم العلمى والاستجابة للتوجهات المستقبلية(١).

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالى :

كيف يمكن الإفادة من خبرة الصين فى المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى بمصر؟

ويتفرع من هذ السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما الأسس التى تقوم عليها المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى؟
٢- ما واقع المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى بمصر؟
٣- ما واقع المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى بالصين؟
٤- ما الآليات المقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى بمصر؟

أهداف البحث :

١- التعرف على الأسس التى تقوم عليها المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى.

٢- الوقوف على واقع المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى بمصر.

٣- الوقوف على واقع المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى بالصين.

٤- بيان أوجه التشابه والإختلاف بين كل من مصر والصين فى المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى.

٥- التوصل إلى عدد من الآليات المقترحة التى يمكن من خلالها تفعيل المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى بمصر فى ضوء خبرة الصين بما يتوافق مع طبيعة المجتمع المصر.

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث إلى أنه موضوع يتسم بالأهمية حيث أن سياسة التعليم قبل الجامعى لا تتم على أكمل وجه إلا بالمشاركة المجتمعية عن طريق مشاركة الأحزاب السياسية والمهتمين بالعملية التعليمية وأولياء الأمور والمعلمين وغيرهم, وما تبذله مصر من جهود فى هذا المجال, وذلك عن طريق تسليط الضوء عليها والحث على مزيد من الإهتمام بالمشاركة المجتمعية وسياسة التعليم قبل الجامعى .

منهج البحث :

تسير خطوات البحث وفق المنهج المقارن وذلك للإفادة من خبرة الصين فى المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى, وذلك لتقديم بعض المقترحات فى المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم بمصر وذلك عن طريق اتباع خطوات المنهج المقارن وهى الوصف والتفسير والمقارنة والتنبؤ.

مصطلحات البحث :

١- المشاركة المجتمعية :Community participation

هى المشاركة الفعالة للمجتمع فى تصميم وتنفيذ الأهداف الرئيسية للتعليم على أساس دمج المعرفة المحلية فى عملية صنع القرار لتحقيق التطوير المطلوب أو بمعنى آخر هو توحيد جهود الناس أنفسهم مع السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع(١).

٢- السياسة التعليمية : educational policy

عبارة عن مجموعة من الأهداف والمبادئ الشاملة والمتكاملة التى ينبغى أن تكون محركة للأفعال فى مجال التعليم على مدى زمنى معين لتوجيه العمل التربوى لكى يحقق الأهداف فى الإطار العام من المعايير والقيم التى وضعت للتقويم والحكم(٢).

الدراسات السابقة :

١- أولاً : الدراسات العربية :

١- دراسة (**الهلالى الشربينى الهلالى ٢٠٢١**)[١] هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة التعليمية فى جمهورية مصر العربية وكيف لها أن تُخرج النظام التعليمى من أزماته الحالية إلى حالة من التوازن والتكامل تضمن استمراره فى أداء وظيفته بصورة منتظمة ومتوازنة وعلى مستوى عال, يفى بمتطلبات وتطلعات المجتمع المصرى, ويجعل التعليم قطاعاً إنتاجياً فاعلاً وخلاقاً بعد جائحة كورونا.

٢- دراسة (**فيصل الراوى رفاعى طايع , رجب صديق سلطان وأحمد خليفة خليفة حماد ٢٠٢١**)[٢]هدفت الدراسة التعرف على ملامح مقومات صياغة السياسية التعليمية في مصر ورصد علاقتها بآليات المجتمع الافتراضي, اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي , اقتصرت الدراسة على عينة من القيادات الإشرافية والخدمات التعليمية بالإدارات والمديرية التعليمية, وأظهرت النتائج أن عملية صياغة السياسة التعليمية تتطلب تهيئة البيئة المناسبة في كافة المستويات الإدارية في التعليم ومراحله، وأن السلوكيات الملائمة لصياغة السياسة التعليمية

تتطلب اختيار الأفراد والمديرين والقادة ممن يجب أن تتوفر فيهم القيم والأخلاقيات والمهارات والقدرات والخلفية الثقافية التي تعضدها المعرفة والإلمام بما في التخصص وما قد يرتبط به من معارف في تخصصات أخرى.

٣- دراسة **(محمد النصر حسن محمد, هاشم حافظ حسن وعبدالناصر أحمد محمد خليل ٢٠١٧)** [١] هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد المشاركة المجتمعية فى التعليم من خلال مبررات ودواعى المشاركة المجتمعية فى التعليم وأطراف المشاركة المجتمعية وأهداف المشاركة المجتمعية, وتوصلت الدراسة إلى أهمية ومبررات المشاركة المجتمعية فى التعليم والأهداف التى تسعى إليها من خلال المجالات المتعددة التى يمكن ممارستها من جانب الأفراد والهيئات والمؤسسات خارج نطاق المدارس فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى وأيضاً ضرورة مشاركة القطاع الخاص فى التعليم, سعياً لتحقيق التقدم المجتمعى وحرصاً على تحقيق متطلبات الأمن القومى فى التعليم بمراحلة المختلفة.

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

١- **دراسة (Yunke Cai, 2020)** [1] هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة التعليمية في الصين وذلك باعتبارها عملية مؤسسية ثقافية, والتعليم المدرسي هو عامل رئيسي في فعالية إصلاح مناهج التعليم الدراسية, ومع ذلك فإن مصلحى التعليم في الصين لم يستطيعوا حل القيود الإجتماعية والثقافية في الصين, لذلك واجه إصلاح سياسة التعليم في الصين بعض التحديات, منها الاختلافات الثقافية الأساسية بين الصينيين ووجهات النظر الغربية حول طبيعة نشر المعرفة .

٢- **دراسة (Guangli Zhou And Xiang Zhou, 2016)** [٢] هدفت الدراسة إلى وضع إصلاح التعليم في قلب التنمية الاجتماعية ، وتوقع بناء نظام عادل ومتناغم من خلال إصلاح التعليم, والتعليم هو المهمة الأساسية الاجتماعية وأكبر قضية معيشية يؤثر على كل شخص وكل أسرة ، وهي القضية التي يهتم بها أكثر الناس كما أنها مجموعة متنوعة من الصراعات الاجتماعية ومعيار مهم لقياس تطوير التعليم بما يرضي الناس, وهذا المعيار يعتبر اتجاه جديد لسياسة التعليم في الصين.

ويتبين من الدراسات السابقة أنها تهدف إلى التعرف على السياسة التعليمية فى التعليم قبل الجامعى, وأيضاً التعرف على المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى من خلال المبررات والدواعى المرتبطة بالمشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم, وأهداف وأطراف المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى.

المحور الثانى : الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى:

١- أهداف سياسة التعليم قبل الجامعى:

للسياسة التعليمية عدة أهداف من أهمها ما يلى[١]:

١- الهدف الرئيسى وراء سياسة التعليم هو نقل التعليم الجيد الذى يركز على تطور الطالب.

٢- يهدف إلى زيادة نسبةالإلتحاق بالتعليم.

٣- تعميم التعليم من مرحلة ما قبل الحضانة إلى التعليم الثانوى .

٢- أهمية سياسة التعليم قبل الجامعى:

وتتمثل أهمية السياسات التعليمية فيما يلي[٢]:

١- تؤدي إلى فهم متطلبات العمل التربوي لضمان الإنحراف المحدد لها سلفًا.

٢- تحديد الطرق التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية ومن ثم تحويلها لخدمات تعليمية.

٣- تحديد العلاقة الشاملة بين الدولة وبين التربية والتعليم إذ يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

٣- تمثل الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد لأجيال المجتمع كما تحدد من حدة المركزية لأنها تساعد على تفويض السلطات العليا للسلطات الإدارية الأدنى.

٣- مبادئ سياسة التعليم قبل الجامعى:

ولعل من أهم المبادئ الحاكمة التى تقوم عليها سياسة التعليم قبل الجامعى ما يأتى[١]:

١- المبدأ الإيمانى : ويعنى أن رسم السياسة التعليمية ينبغى أن ينطلق ابتداءً من القناعات الفكرية والانساق القيمية والاطر المرجعية التى يؤمن بها المجتمع ويعيش عليها .

٢- المبدأ الإنسانى : وهو ضرورة مراعاة السياسة التعليمية للطبيعة البشرية للأفراد الذين يعيشون فى المجتمع .

٣- مبدأ العدل وتكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين .

٤- المبدأ التنموى : حيث فرص التنمية مهيأة أمام الطلاب للإسهام فى تنمية المجتمع الذى يعيشون فيه .

٥- مبدأ التربية للعمل : ينبغى أن تحرص السياسة التعليمية على إعداد المتعلمين للعمل وضرورة احكام الصلة بين النظرية والتطبيق .

٦- مبدأ التربية المتكاملة المستمرة .

٧- مبدأ الأصالة والتجديد .

٤-أهداف المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى:

وتهدف المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى إلى الأتى[١]:

١- التغلب على عقبات الوقت والموارد .

٢- توفير المعلومات والتدريب اللازم للآباء وهيئة التدريس .

٣- إعادة هيكلة المدرسة لكى تساند إشراك الآباء وأعضاء المجتمع المحلى .

٤- تجاوز الخلافات بين المدرسة والأسر وتعزيز الإتصال بينهم .

٥- اختيار المساعدات الخارجية .

٦- تعزيز الشعور بالملكية فالأفراد الذين يعملون معاً فى مهمة واحدة تزيد فرصة الشعور بالملكية أكثر من الفرد الواحد .

٧- تبادل الأفكار والخبرات بين القائمين على السياسة التعليمية والمجتمع المحلى بما يسهم فى زيادة دعم الكفايات الداخلية للتعليم .

٨- تقليل السلبيات التى يعانى منها التعليم الناجمة عن المركزية الشديدة فى إدارته.

٩- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم وتوسيع نطاق الديمقراطية فى إدارة مؤسسات التعليم .

١٠-تحمل المجتمع المدنى لمسئولية مساعدة المدارس على تحسين جودة المنتج التعليمى.

٥- أهمية المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى :

وترجع أهمية المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى إلى[١]:

١- أن التربية والتعليم قضية عامة تشغل كل الناس وتمس حياتهم وحياة أبنائهم الأمر الذى يتطلب ضرورة مشاركة أولياء الأمور فى قضايا وسياسات تعليم وتربية أبنائهم.

٢- أن للتربية جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولذلك فهى تحتاج إلى اجتماع ومشاركة جملة من المهتمين لهذه الجوانب لمعالجة ومواجهة قضاياها.

٣- أن الجهود التى تبذلها كثير من المجتمعات حالياً لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب أنشطة تربوية لا يمكن أن يتحمل المعلمون وحدهم كل أعبائها.

٤- الإهتمام المتزايد فى معظم دول العالم بعوامل الجودة فى التعليم والتى عادة ما تزيد من كلفة التعليم.

المحور الثالث : المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى فى مصر والصين من حيث :

١- أهداف سياسة التعليم قبل الجامعى:

أ- أهداف سياسة التعليم قبل الجامعى بمصر:

ولقد تبنت الدولة فى سياستها التعليمية أهداف استراتيجية أهمها [١]:

١- الإتاحة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال فرص تعليمية للتلاميذ فى جميع المراحل من خلال بناء المدارس والإهتمام بالطفولة والتنسيق والتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والخاصة والمجتمع المدنى والجهات الدولية.

٢- الجودة الشاملة فى التعليم من خلال اتباع منهج الإصلاح المتمركز على المدرسة وتأهيل المدارس للإعتماد التربوى والعمل على تنمية القدرات البشرية وتحسين أحوال المعلم والتركيز على الجانب الكيفى فى التعليم ورعاية المتفوقين وبناء مراكز للتميز.

٣- كفاءة النظم المؤسسية من خلال وضع النظم الداعمة اللامركزية وتحديد الأدوار والمسؤليات ووضع استراتيجيات فاعلة وتطوير نظام للمعلومات والمتابعة والتقويم .

ب-أهداف سياسة التعليم قبل الجامعى فى الصين:

وتنحصر أهداف سياسة التعليم قبل الجامعى فى الصين فى[١]:

١- تعليم الطلاب على أساس الماركسية وأفكار ماوتس تونج وبناء نظرية اشتراكية ذات طابع صينى.

٢- أن المهمة الأساسية للتربية الخلقية بالمؤسسات التعليمية أى تربية الخلق والوعى السياسى, هى فى وضع خط سياسى ومحدد فى المقام الأول, وبناء إنسان اشتراكى جديد ذو مُثل عليا وأخلاقيات وثقافة وانضباط.

٣- الإهتمام بتعليم الطلاب التقاليد الثقافية الصينية الرفعية.

٤- التركيز على تعليم تلاميذ المرحلتين الإبتدائية والثانوى السلوك الحضارى ويكون الانطلاق من واقع المؤسسات التعليمية بكل أنواعها ومستوياتها.

٢- أهمية سياسة التعليم قبل الجامعى :

أ- أهمية سياسة التعليم قبل الجامعى فى مصر :

وتتبين أهمية سياسة التعليم قبل الجامعى فيما يلى[١]:

١- تحديد السبل التى يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية وتحويل هذه الأهداف إلى أغراض .

٢- تساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغيير المسئولين حيث أنها تحتوى على مبادئ تحكم العمل وقاعدة توضح طريقة تطبيق المبدأ.

٣- تُتخذ كمعايير للتقويم ففى ضوئها يتم الحكم على الأداء الفعلى .

٤- تعتبر دستور عمل لأنها تؤدى إلى الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوى .

٥- تقلل من حدة المركزية لأنها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا أوالمركزية إلى المستويات الإدارية التالية العامة, واللامركزية الخاصة .

٦- يتم فى ضوئها اتخاذ القرارات باعتبار أنها تمثل الإطار الذى يتخذ القرار فى ضوئه .

٧- تحقق اتساق الممارسات داخل النظام التعليمى كما تساعد على توجيه تصرفات كل من يشارك فى العملية التعليمية وتوفر سجلاً للمساءلة .

ب- أهمية سياسة التعليم قبل الجامعى فى الصين :

لقد كانت التغييرات فى السياسة التعليمية فى الصين متعددة الجوانب منذ عام ١٩٧٨ وهناك ثلاثة فروع لها أهمية خاصة بسبب تأثيرها المستدام[١]:

١- المحور الأول الشق التربوى وتولى السياسات إهتماماً متزايداً بتنمية قوة عاملة عالية الجودة تلبى احتياجات سوق العمل وتعزيز الإقتصاد الوطنى وتعزيز القدرة التنافسية العالمية للصين.

٢- المحور الثانى من السياسات يعطى الأولوية للإستخدام الفعال للموارد مع تدابير الإصلاح التى تتكون من اللامركزية وتعبئة القطاع الخاص.

٣- المحور الثالث من السياسات يتعلق بجهود حكومية كبيرة لضمان الوصول الأساسى وجودة التعليم فى المناطق الريفية والمختلفة وتظهر هذه المسارارت الثلاثة للسياسات فى النضال الوطنى الذى تخوضة الصين فى تحقيق التوازن بين الجودة والكفاءة والعدالة.

٣- دوافع المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى :

أ- دوافع المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى فى مصر :

أدت التغيرات العالمية إلى حدوث انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على المجتمع المصرى مما أدى إلى دوافع جديدة تحتم ضرورة المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم ومن أهم هذه الدوافع[١]:

١- اهتمام المسئولين على المستوى الرسمى بضرورة دعم المشاركة المجتمعية.

٢- الدور السلبى للأسرة فى التعاون والتكامل مع المدرسة والذى أدى إلى انسحاب الأسرة من مسئولياتها والتزاماتها التربوية أمام المدرسة.

٣- انتشار الأفكار التربوية الحديثة التى تؤكد أن التلميذ لم يعد مجرد عقل وذاكرة تكون محور اهتمام العملية التربوية والتربويين.

٤- ظهور العديد من المشكلات التعليمية والاجتماعية التى لها انعكاساتها السلبية على المتعلم والمدرسة والمجتمع بؤسساته المختلفة.

٥- ارتفاع تكلفة التعليم مما يجعل وزارة التربية والتعليم غير قادرة بفردها أن تفى بتحقيق ما يطمح إليه المجتمع من تقديم الخدمة التعليمية على الوجه المرجو.

٦- ظهور التعليم الخاص واتجاه بعض الأسر خاصة الأغنياء لتعليم أبناءهم فى المدارس الخاصة بتكاليف مرتفعة مما يؤدى إلى اختلال نظام تكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين وقد يكون فى المشاركة المجتمعية دعوة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين الغير قادرين على تحمل نفقات تعليم أبناءهم.

٧- التقدم المتسارع فى أشكال تكنولوجيا التعليم والاتصال وانتشارها وامكانية الافادة منها فى استقطاب ذو العلم والمعرفة والتجارب فى المجال التربوى.

٨- انتشار المبادئ والقيم المرتبطة بالتطوع والإنتماء والولاء بين أبناء المجتمع وما يتعلق بها من سلوكيات وأعمال خيرية فى المجتمع بمؤسساته وأفراده والتعليم يمثل أحد المجالات الرئيسية التى يوجه إليها المتطوعين جهودهم وإمكانياتهم سواء كانت مادية أو معنوية .

٩- ظهور المعايير القومية للتعليم واعتبار المشاركة المجتمعية من أهم مجالاتها الرئيسية ومطالبة الوزارة بضرورة تطبيقها.

ب-دوافع المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى فى الصين :

قبل ثمانينيات القرن العشرين كانت المالية العامة فى الصين تتسم بالمركزية, حيث يتم جمع الإيرادات من جميع المستويات الحكومية الدنيا ثم جمعها وتقديمها إلى الحكومة المركزية, وكانت المستويات الأدنى من الحكومة مدعومة من الصناديق المركزية كبند من بنودالإنفاق العام على التعليم الإلزامى, وفى ظل هذه السياسة كان الإنفاق التعليمى بين المحافظات فى الغالب مساوية لمبلغ إجمالى الإنفاق الحكومى على مستوى معين(١).

ثم فى عام ١٩٨٥ تم تمويل التعليم الأساسى (الإبتدائى والثانوى), وخضعت لتغييرات جوهرية من نظام مركزى ضيق من قاعدة الإيرادات إلى نظام لامركزى ذو قاعدة إيرادات متنوعة, وذلك من خلال اصدار القرار بشأن إصلاح النظام التعليمى الذى أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى الذى دعا إلى تغييرات كبيرة فى هيكل وتمويل إدارة التعليم وكان الهدف الرئيسى من هذا الإصلاح هو تعبئة موارد إضافية للتعليم الإبتدائى والثانوى من خلال اللامركزية والتنوع(٢).

٤- أطراف المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم :

أ- أطراف المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم فى مصر:

توجد العديد من الفئات التى يمكن أن تساهم فى عملية المشاركة المجتمعية بالمجتمع المصرى من أهم هذه الفئات[١]:

١- مؤسسات المجتمع المدنى كالنقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية بكافة أنواعها.

٢- الآباء وأولياء الأمور.

٣- القطاع الخاص ورجال الأعمال حيث يمتلكون قوة إقتصادية ومالية تساعدهم على تقديم المساعدات وبصفة خاصة المالية.

٤- المؤسسات الإعلامية بكافة أنماطها من الصحافة والإذاعة والتليفزيون.

٥- الجامعات ومراكز البحث العلمى وبصفة خاصة كلية التربية.

٦- المجالس الشعبية والمحلية.

ب-: أطراف المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى فى الصين :

وتعد المشاركة المجتمعية عنصراً أساسياً فى التعليم, حيث أنها تتضمن المشاركة النشطة للممارسين الثقافيين والمؤرخين, وتعد هذه المشاركة بمثابة عنصر أساسى يثرى التجربة التعليمية وتؤكد الأدبيات العلمية على أهمية إشراك الأفراد من المجتمع الذين يمتلكون المعرفة المتخصصة والخبرات الشخصية التى تعزز البيئة

التعليمية, وتوفر هذه المشاركة للطلاب فرصة قيمة للمشاركة, وبالتالى تنمية شعور عميق بالإرتباط بتراثهم , إن المشاركة النشطة تعزز دافعية الطلاب من خلال إنشاء صلة بين المعرفة الأكاديمية والتطبيقات العملية فى البيئات الثقافية المتنوعة من خلال دمج معارف وخبرات الأفراد من المجتمع المحلى وتتاح للمؤسسات التعليمية الفرصة لتهيئة بيئة تعليمية نابضة بالحياة وجذابة بشكل فعال[١].

أوجه التشابه والإختلاف :

أولاً : أوجه التشابه :

تتشابه الدولتان فى أنهما تعملان على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للتلاميذ والإهتمام بتعليم التلاميذ السلوك الحضارى , وتعملان على تحقيق الأهداف التربوية .

تتشابه كل من مصر والصين فى أن كل من مؤسسات المجتمع المحلى والأفراد الذين لديهم خبرات والمؤسسات التعليمية يعتبروا من أطراف المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى.

تختلف الدولتان فى أن الصين تهتم بتعليم الطلاب التقاليد الثقافية الصينية وتعليم الطلاب أساس الماركسية وأفكار ماوتسى توبج بينما مصر تعمل على اتباع منهج الإصلاح المتمركز على المدرسة.

آليات مقترحة لتفعيل المشاركة المجتمعية فى سياسة التعليم قبل الجامعى فى مصر:

- تدريب الطلاب على اكتساب بعض المهارات التى تدعم قدراته وميوله مثل ريادة الأعمال والعمل فى فريق من خلال ورش العمل والدورات التدريبية.
- أن يكون هناك تكامل بين المدرسة وكافة العاملين به من جانب والأسرة من جانب أخر بالعمل على بناء شخصية الطالب من خلال برنامج يكون معد مسبقاً من قبل الأخصائى الإجتماعى والنفسى.
- التأكيد على الدور البارز للحكومة فى إقرارلأشكال المشاركة المجتمعية المختلفة والإشراف عليها وتمويلها, يمنح النظام التعليمى المزيد من الثقة والقدرة على تطبيق هذه المشاركة بنجاح, وتحقيق الهدف منها من خلال توفير المناخ المناسب لنجاح هذه المشاركات.
- تتبنى وزارة التربية والتعليم ثقافة المشاركة المجتمعية والإقتداء بالدول المتقدمة فى مجال السياسات التعليمية.

قائمة المراجع:

١- سيف الإسلام على مطر : " خطايا السياسة التعليمية في مصر : رؤية تحليلية ناقدة " , **المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية – أنظمة التعليم في الدول العربية – التجاوزات والامل** – جامعة الزقازيق – كلية التربية – قسم أصول التربية, مج (١) , ٢٠٠٩ , ص ٢١.

٢- عبدالعزيز إبراهيم عبدالله الشفيش : " السياسة التعليمية وقيم الديمقراطية فى التعليم الثانوى: رؤية نقدية " , **مجلة كلية التربية** – جامعة طنطا , ع (٤) , مج (٧٢) , أكتوبر ٢٠١٨ , ص ٨٨١ .

3- Kinglun Ngok : " Chinese Education Policy in the Context of Decentralization and Marketization: Evolution and Implications" , **Education Research Institute** – **Asia Pacific Education Review**, Vol.(8), No.(1), 2007, p 142.

٤-عقيل محمود رفاعى : " السياسات التعليمية والتحول الى اللامركزية فى مصر وفنلندا " , المؤتمر القومى التاسع عشر (العربى الحادى عشر(فى الفترة ١٧ – ١٦ سبتمبر ٢٠١٥), ص ص ٤٣٣ – ٤٣٤ .

5- Abigail A. Aryeh-Adjei, " Community Participation in the Management of Ghanaian Schools ", Journal of Interdisciplinary Studies in Education Special Issue: Schooling & Education in Ghana, Vol (10) , 2021, p81.

٦- أسماء عبدالسلام عبدالقادر , نادية يوسف كمال, نجوى مجدى مجاهد: " معوقات تفعيل مساهمة مؤسسات البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بمصر (دراسة ميدانية), **مجلة البحث العلمي في التربية – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية** – جامعة عين شمس , ج (١), ع (١١), ٢٠١٠ , ص ١٤٥ .

٧- الهلالى الشربينى الهلالى : " مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا " , مجلة بحوث التربية النوعية – كلية التربية النوعية – جامعة المنصورة , ع (٦٢) , ٢٠٢١ .

٨- فيصل الراوى رفاعى طايع , رجب صديق سلطان , أحمد خليفة خليفة حماد : " مقومات صياغة السياسة التعليمية في مصر وعلاقتها بآليات المجتمع الافتراضي " , مجلة شباب الباحثين فى العلوم التربوية – كلية التربية جامعة سوهاج , ع (٧) , ٢٠٢١.

٩- محمد النصر حسن محمد, هاشم حافظ حسن , عبدالناصر أحمد محمد خليل : " أبعاد المشاركة المجتمعية في التعليم " , **مجلة العلوم التربوية** – كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى, ع (٣٣) , ٢٠١٧ .

10- Yunke Cai : " Study on Education Policy Transfer of China in the Context of Globalization ", **Advances in Social Science- Education and Humanities Research**, vol (480), 2020 .

11- Guangli Zhou, Xiang Zhou : " **Education Policy and Reform in China**", China Renmin University Press, 2016.

12- Seema Amit Agarwal: "A Study Of New Education Policy, 2022-23", **Electronic International Interdisciplinary Research Journal**, Jan – Feb 2023, p 143.

١٣- يحى اسماعيل يوسف , مصطفى عبدالحميد عبدالغنى : " دراسة مقارنة لتحسين السياسات التعليمية بمدارس التعليم العام بمصر في ضوء خبرة جمهورية فنلندا " , **مجلة البحث العلمى فى التربية** – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس , ع (١١) , مج (٢٢) , نوفمبر ٢٠٢١, ص ٤٩.

١٤- أسماء كمال حسن على : " السياسة التعليمية فى مراحل التعليم قبل الجامعى فى ضوء مدخل الشجرة التعليمية لمواجهة تحديات ثورة الإنفوميديا " , **مجلة التربية – جامعة الأزهر** , ع (١٦٦) , ج (٢) , ديسمبر ٢٠١٥, ص ص ١٩٩- ٢٠٠.

١٥- آيات فاروق حسين أحمد : " المشاركة المجتمعية: مدخل لتطوير رياض الأطفال في مصر" , **المؤتمر الدولي الثاني : التنمية المستدامة للطفل العربي كمرتكزات للتغيير في الألفية الثالثة – الواقع والتحديات,** جامعة المنصورة – كلية رياض الأطفال, مج (١), ابريل ٢٠١٧ , ص ص ٥٢٠ – ٥٢١ .

١٦- نعيمة بنت محمد بن عبدالله الغريض : " المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير التعليم الابتدائى دراسة ميدانية على المدارس الإبتدائية الحكومية للبنات في مدينة تبوك " , بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوى مقدم إلى فسم الإدارة والتخطيط التربوى – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , ٢٠١٢, ص ص ١٢ – ١٣.

١٧- عمر محمد محمد مرسى : " دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦م: دراسة تحليلية ", **مجلة كلية التربية –** جامعة أسيوط , ع (٨) , مج (٣٣) , اكتوبر ٢٠١٧ , ص ١٨١ .

١٨- هيئة التحرير : " برنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين " , **العلوم التربوية – كلية الدراسات العليا للتربية** – جامعة القاهرة, مج (٢) , ع (٢ , ٣) , يونيو ١٩٩٦, ص ٧٣.

١٩- عبدالمعين سعدالدين هندى , حامد حماده أبوجبل, جمال عبداللطيف محمود: " السياسة التعليمية في مصر منذ عام ١٩٢٣ م وحتى عام ١٩٥٢ م", بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية , **مجلة شباب الباحثين**– كلية التربية – جامعة سوهاج, ع (١) , أكتوبر ٢٠١٩, ص ص ٨١٠ – ٨١١.

20- Tiedan Huang, Alexander W. Wiseman: " The impact And Transformation Of Education Policy In China", **Inaternational Perspectives On Education And Society**, vol 15, 2011, p 5.

٢١- المتولى اسماعيل بدير : " المشاركة المجتمعية في التعليم : دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية " , **مجلة كلية التربية بالمنصورة**, ج (١) , ع (٥٩) , سبتمبر ٢٠٠٥ , ص ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

22- Tiedan Huang, Alexander W. Wiseman: " The impact And Transformation Of Education Policy In China", **Inaternational Perspectives On Education And Society**, vol 15, 2011, pp 45 – 46.

23- Tiedan Huang, Alexander W. Wiseman: " The impact And Transformation Of Education Policy In China", **Inaternational Perspectives On Education And Society**, vol 15, 2011, p64.

٢٤- محمد ابراهيم عبده,وآخرون : " المشاركة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع: تجربة تفهنا الأشراف أنموذجا", **أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم – دراسات وتجارب جامعة الأزهر** – كلية التربية للبنين بالقاهرة, مج (٤) , اغسطس ٢٠٢٠ , ص ٦٦٣ .

25- Li Peng, Fadzilah Abd Rahman, The Role of Community Collaboration in Enhancing Student Engagement and Learning in China Local Culture" , 4th ASNet International Conference on Education, Social Sciences and Technology, Kuala Lumpur, Malaysia 2024, p205.